رؤية استشرافية لإدماج الإقتصاد الأخضر في مشروعات التنمية المستدامة في الدولة الليبية

محي الدين أحمد المدني / الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

mohyedein@yahoo.com

الملخص

لاشك ان جانبا هاما من تحقيق التنمية المستدامة في أى مجتمع هو البحث عن آليات حديثة لتطوير قطاعاتها الرئيسية في مقدمتها الإقتصاد، خاصة في ظل التحديات التي تواجه كافة الدول والمجتمعات ومنها بالطبع الدولة الليبية، وهو ما أدى الى البحث عن افضل تطبيقات الإقتصاد الاخضر والذي يركز على القطاعات الأكثر ارتباطا بالبيئة والإبتعاد عن المنتجات والصناعات والسلوكيات الضارة بالبيئة الطبيعية بالدولة.

وفي ضوء التطبيقات المعاصرة للإقتصاد الأخضر ظهرت العديد من المصطلحات الحديثة ومنها التكنولوجيا الخضراء والأبنية الخضراء والزراعة العضوية وغيرها. ، كما تم تصميم ما يعرف بـ (المتاجر الخضراء) التي توفر السلع للمستهلكين، وتم زيادة دعم المنتجات الخضراء للمستهلكين وأصبحت تلقى إقبالا للمشروعات التي تراعي الجوانب الاكثر صداقة للبيئة، أضف لذلك تم تدشين ما يسمى بـ (البنوك الخضراء) التي تشجع وتمول المشروعات البيئية. وبالإضافة إلى ما سبق أصبحت المؤسسات الاقتصادية العالمية تهتم بإعداد حسابات قومية على أساس مراعاة البعد البيئي في إطار نظام للمحاسبة البيئية –الاقتصادية كإطار للقياس يدعم التنمية المستدامة والإقتصاد الاخضر، وكإطار لتقويم البيئة وعلاقتها بالاقتصاد.

وقد خلصت الدراسة الى التأكيد بأهمية ادماج الإقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة داخل الدولة الليبية، وهنا يبدو لزاما مع تطور الدولة الليبية وتحقيق درجات كبيرة من التنمية المستدامة توسعا في تطبيقات الإقتصاد الاخضر بكل المجالات والمستويات بما فيها التنمية الخضراء، وأفضل الممارسات والتعليم والتعلم – وهو ما يرتبط بشكل وثيق بالحفاظ على الموارد البيئية الليبية من أجل الإقتصاد الاخضر.

الكلمات الدالة : رؤية استشرافية – الإقتصاد الاخضر – التنمية المستدامة – دولة ليبيا.

المقدمة

تتصف المرحلة الحالية من تطور الحضارة الحديثة، باستنزاف الموارد الطبيعية للأرض، وقرب نضوبها ، والشرط الأساسي للقدرة على الاستمرار الفيزيقي هو التحول نحو الإقتصاد الاخضر Green Economy، كمفهوم عالمي جديد يتضمن التوجه نحو ضمان العدالة الاجتماعية، وإتاحة الموارد والتعليم والتعلم على أساس أن التأثير البشري والتكنولوجي على البيئة لن يكون عدوانيا[1] .

ولقد وضع النظام العالمي الجديد خططاً أساسية لإدخال مفهوم الإقتصاد الاخضر والتنمية الخضراء في قواعده، فأصبحت المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل إلى الأسواق العالمية، وأصبحنا نسمع بعبارات مثل التكنولوجيا الخضراء والأبنية الخضراء والزراعة العضوية وغيرها. ومارست بعض البلدان ضغوطا شديدة في هذا الاتجاه فمنها من وضع القيود على دخول بعض السلع غير الملائمة بيئيا مثل : السلع الملوثة للبيئة، أو السلع التي يقوم إنتاجها على أساس الاستغلال الجائر للموارد ، أو تؤثر على التوازن البيئي، مثل: (تجارة جلود الحيوانات المعرضة للانقراض)، أو حتى المنتجات الغذائية الضارة المنتجات الزراعية المستخدم في إنتاجها أسمدة كيماوية معينة أو المعدلة جينيا ولذلك أصبحت المصانع والمزارع تضع علامة على منتجاتها توضح أنها أنتجت بطريقة آمنة بيئياً أو تضع رموزاً لشهادات اعتماد دولية للمنتجات التي تراعي الجوانب البيئية فيها (مثل شهادة الأيزو البيئية 14000)، وصممت (المتاجر الخضراء) التي توفر السلع للمستهلكين، وتم زيادة دعم المنتجات الخضراء للمستهلكين وأصبحت تلقى إقبالا للمشروعات التي تراعي الجوانب البيئية. وظهرت البنوك الخضراء) التي تشجع وتمول المشروعات البيئية. وبالإضافة إلى ما سبق أصبحت المؤسسات الاقتصادية العالمية تهتم بإعداد حسابات قومية على أساس مراعاة البعد البيئي في إطار نظام للمحاسبة البيئية – الاقتصادية كإطار للقياس يدعم التنمية المستدامة Sustainableوالإقتصاد الاخضر ، وكإطار لتقويم البيئة وعلاقتها بالاقتصاد، وتعرف أيضا باسم "الحسابات القومية الخضراء "وهي حسابات تقوم على أساس اعتبار أن أي تحسن في ظروف البيئة وفي الموارد الاقتصادية هو زيادة في أصول الدولة، وأن أي تناقص في الموارد الاقتصادية أو إضرار بالبيئة هو زيادة في التزامات الدولة ونقص في أصولها[2].

[1] Tandon, Nidhi(2012): Empowerment of Women in a Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication The case for community-based, gender-equitable and human rights-based green economic development, UN Women,pp. 12-14,

[2] نجوى جمال الدين، التعلم من اجل الاقتصاد الاخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم، مرجع سابق، ص. 20

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

وهكذا يبدو لزاما مع تطور الدولة الليبية وتحقيق درجات كبيرة من التنمية المستدامة توسعا في تطبيقات الإقتصاد الاخضر بكل المجالات والمستويات بما فيها التنمية الخضراء، وأفضل الممارسات والتعليم والتعلم – وهو ما يرتبط بشكل وثيق بالحفاظ على الموارد البيئية الليبية من أجل الإقتصاد الاخضر Green Economy.[3]

المشكلة البحثية

عند النظر في أهمية تطبيقات الإقتصاد الاخضر في مكونات الإقتصاد الليبي، يبرز اتجاهان متعارضان في هذا الشأن، حيث يؤكد أنصار الإتجاه الأول أن تطبيقات الإقتصاد الاخضر في الدول المختلفة قد شهد العديد من النجاحات من خلال تطبيق مزايا الإستدامة البيئية والبحث عن اقتصاد أفضل وأكثر صداقة للبيئة وهو ما تتطلبه الدولة الليبية في مشروعاتها المستقبلية.

في حين يرى أنصار الإتجاه الثاني ان تطبيقات الإقتصاد الاخضر في الدولة الليبية في ظل المستقبل المستدام تواجه العديد من الصعوبات لعل ابرزها غياب التدريب على تطبيقات هذا النوع من الإقتصاد الى جانب عدم الإستقرار السياسي وهو أمر قد يؤثر على المحصلة النهائية في المنظومة الإقتصادية الليبية.

ومن خلال ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

إلى أى مدى يمكن طرح رؤية استشرافية لإدماج الإقتصاد الاخضر في مشروعات التنمية المستدامة في الدولة الليبية؟

تساؤلات الدراسة

يمكن تحديد تساؤلات الدراسة الحالية على النحو التالي:

1. ما مفهوم وأهمية الإقتصاد الاخضر في تطبيقات التنمية المستدامة؟
2. كيف تطورت تطبيقات الإقتصاد الاخضر في ظل التغير المناخي؟
3. كيف يمكن الإفادة من تطبيقات الإقتصاد الاخضر في مشروعات التنمية المستدامة في الدولة الليبية؟

أهمية الدراسة: يمكن إبراز اهمية الدراسة الحالية على النحو التالى :

[3] الأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية (2013): تقرير عن أعمال الدورة الرابعة والأربعين، 26 شباط فبراير 1 آذار/ مارس، الوثائق الرسمية لعام 2013 المجلس الاقتصادي والاجتماعي الملحق رقم 4، الأمم المتحدة، نيويورك، E/2013/24-E/CN.//

Copyright reserved for the conference
حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

الأهمية النظرية

تبدو أهمية الدراسة في محاولة إبراز اهمية الدور الذى يجب أن تقوم به تطبيقات الإقتصاد الاخضر وتأثير ذلك على عمليات التنمية المستدامة بصفة عامة وكذلك المستقبل المستدام وذلك عن طريق كافة البرامج ووسائل العمل التى تقدمها تطبيقات الإقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة. ذلك أنه بالرغم من تزايد الاهتمام في الأبحاث التي تناولت موضوع الإقتصاد الاخضر في الآونة الأخيرة، إلا أنه يوجد ندرة في الدراسات والأبحاث التي تناولت دور الإقتصاد الاخضر في البيئة العربية مزامنة مع تحولات التنمية المستدامة وهو ما يوضح الاهمية النظرية للدراسة الحالية.

الأهمية التطبيقية

تتطلع هذه الدراسة الى تقييم النتائج العلمية والتوصيات العملية المشتقة منها مما يسهم في زيادة فاعلية دور السياسات الإقتصادية الليبية في ظل إتاحة تكبيقات الإقتصاد الاخضر وتطبيقاته الواسعة وذلك من خلال تخطيط علمى ملموس يناسب الواقع ويرقى إلى مستوى الطموحات الليبية. كما يكتسب هذا البحث أهمية من خلال الإستراتيجيات الليبية المستقبلية في ظل تطبيقات الإقتصاد الاخضر المستدام.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى تحقيق الأتي :

1. التعرف على مفهوم وأهمية الإقتصاد الاخضر في تطبيقات التنمية المستدامة
2. توضيح التطورات المختلفة لتطبيقات الإقتصاد الاخضر في ظل التغير المناخي Climate Change
3. السعى نحو الإفادة من تطبيقات الإقتصاد الاخضر في مشروعات التنمية المستدامة في الدولة الليبية

منهج الدراسة

سعى الباحث إلى الاستفادة من بعض المناهج في دراسة موضوع البحث وذلك كما يلي:

1- منهج دراسة الحالة

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

يتم استخدام هذا المنهج وذلك من خلال السعى نحو الإفادة من التطبيقات المعاصرة للإقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة داخل الدولة الليبية لتدشين تلك التطبيقات المعاصرة في مشروعات التنمية المستقبلية للدولة..

2- المنهج الوصفي التحليلي

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلى فى محاولة لكشف الاتجاهات المختلفة للإفادة من تطبيقات الإقتصاد الاخضر في الخطط المستقبلية الليبية في ظل برامج التنمية المستدامة..

خطة الدراسة

المبحث الاول: ماهية الإقتصاد الاخضر وأهميته في التنمية المستدامة

المبحث الثاني: التنمية المستدامة والإقتصاد الاخضر في الدولة الليبية

المبحث الاول

ماهية الإقتصاد الاخضر وأهميته في التنمية المستدامة

وضع النظام العالمي الجديد خططاً أساسية لإدخال مفهوم الإقتصاد الاخضر والتنمية الخضراء في قواعده، فأصبحت المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل إلى الأسواق العالمية، وأصبحنا نسمع بعبارات مثل التكنولوجيا الخضراء والأبنية الخضراء والزراعة العضوية وغيرها. ومارست بعض البلدان ضغوطا شديدة في هذا الاتجاه فمنها من وضع القيود على دخول بعض السلع غير الملائمة بيئيا مثل : السلع الملوثة للبيئة، أو السلع التي يقوم إنتاجها على أساس الاستغلال الجائر للموارد ، أو تؤثر على التوازن البيئي، مثل: (تجارة جلود الحيوانات المعرضة للانقراض)، أو حتى المنتجات الغذائية الضارة المنتجات الزراعية المستخدم في إنتاجها أسمدة كيماوية معينة أو المعدلة جينيا ولذلك أصبحت المصانع والمزارع تضع علامة على منتجاتها توضح أنها أنتجت بطريقة آمنة بيئياً أو تضع رموزاً لشهادات اعتماد دولية للمنتجات التي تراعي الجوانب البيئية فيها (مثل شهادة الأيزو البيئية 14000)، وصممت (المتاجر الخضراء) التي توفر السلع للمستهلكين، وتم زيادة دعم المنتجات الخضراء للمستهلكين وأصبحت تلقى إقبالا للمشروعات التي تراعي الجوانب البيئية. وظهرت البنوك الخضراء) التي تشجع وتمول المشروعات البيئية. وبالإضافة إلى ما سبق

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

أصبحت المؤسسات الاقتصادية العالمية تهتم بإعداد حسابات قومية على أساس مراعاة البعد البيئي في إطار نظام للمحاسبة البيئية – الاقتصادية كإطار للقياس يدعم التنمية المستدامة والإقتصاد الاخضر، وكإطار لتقويم البيئة وعلاقتها بالاقتصاد، وتعرف أيضا باسم "الحسابات القومية الخضراء "وهي حسابات تقوم على أساس اعتبار أن أي تحسن في ظروف البيئة وفي الموارد الاقتصادية هو زيادة في أصول الدولة، وأن أي تناقص في الموارد الاقتصادية أو إضرار بالبيئة هو زيادة في التزامات الدولة ونقص في أصولها.

وانطلاقا من أن الإحصاءات الرسمية تعد عنصرا لا غنى عنه في النظام الإعلامي والتعليمي لأي مجتمع ديمقراطي، بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية والتعليمية ولتحقيق ذلك، يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وفاء بحقهم في التماس المعلومات[4].

أولا: ماهية التنمية المستدامة Sustainable Development

لتوضيح الرؤية أكثر حول مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development سوف يتم التطرق إلى المدلول اللغوي والاصطلاحي كما يلي:[5]

1- التعريف اللغوي للتنمية المستدامة: تنقسم التنمية المستدامة Sustainable Development إلى جزأين "التنمية" و"الاستدامة"، لهذا سيتم تعريف كل جزء على حدا:

أ- التنمية: في اللغة العربية كلمة التنمية مشتقة من الفعل الماضي ، نمى من الفعل المضارع ينمّي، ومن فعل الأمر تم مصدره تنمية، أي النماء والازدياد التدريجي، نمى الإنتاج زاده، وكثره ورفع معدله [(6)].

ب- الاستدامة: (المستدامة) مشتقة من اسم مفعول مستدام من استدام وأصله الدوام، استدامة الشيء أي طلب دوامه، والتأني في الشيء والمواظبة عليه. وأصل الاستدامة نسبة إلى علم الايكولوجي (Ecologie)

[4] نجوى جمال الدين، التعلم من اجل الاقتصاد الاخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم، مرجع سابق، ص. 20

[5] زهيرة افلفيز، مقاربة الإقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة : التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة جيجل، كاية الحقوق والعلوم السياسية، 2019، ص. 14

(6) محمد أبو جزر، معجم المعاني الجامع، شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية، على الرابط:

تاريخ التصفح:24/5/2024 =89202https// www. Alfaseeh.com/vb/ showthread .php?t

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية المعرضة للتغيرات الهيكلية والمؤدية إلى إحداث تغيرات في خصائص وعنصر العلاقات مع بعضها البعض[7].

2- التعريف الاصطلاحي للتنمية المستدامة: استخدم علماء اقتصاد التنمية تعبير التنمية المستدامة Sustainable Development لتوضيح مدى أهمية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة، وانطلاقا من هذه الفكرة تعددت تعريفات التنمية المستدامة Sustainable Development بهدف التوصل إلى تعريف شامل ودقيق لجميع مقوماتها وأبعادها وأهدافها والتوصل لوضع إطار نظري وأكاديمي لها كونها موضوع للبحث قابل للتطبيق الواقعي، وفيما يلي أبرز وأهم التعريفات الاصطلاحية للتنمية المستدامة تعريف التنمية المستدامة Sustainable Development في قاموس ويبستر (Webster): تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا أي ضرورة ترشيد استخدامها[8].

- **تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة للتنمية المستدامة سنة 1980:** هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد[9].

- **تعريف البنك العالمي للتنمية المستدامة:** (هي التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان رأس المال الشامل وزيادته المستمرة عبر الزمن)[10].

كما تم تعريف التنمية المستدامة Sustainable Development وفق المنظور الاقتصادي، المنظور الاجتماعي والمنظور البيئي، نظرا للارتباط الكبير والوثيق بين الركائز الأساسية للتنمية المستدامة المتمثلة في الاقتصاد، البيئة والمجتمع[11].

---

(7) جمال الدين أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء 15، 2003، ص341.

(8) Corine Genderen, le développement durable compromis, Québec, 2005, p166.

(9) Beat Burgenneir, économie de développement durable, 2eme Edition Bruxelles, 2005,p62.

تقرير بروندتلاند: يعد هذا التقرير أول من أصدر مصطلح التنمية المستدامة، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى الوزيرة النرويجية السابقة"جروهارلم بروند تلاند" التي ترأست سنة 1987 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.

(10) العايب منير، أثر تطبيق الاتفاقيات الدولية للبيئة على الصادرات النفطية العربية، حالة الجزائر (1992-2010)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2012، ص47.

11 زهيرة افلفيز، مقاربة الإقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة : التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص. 16

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

– **التنمية المستدامة وفق المنظور الاجتماعي:** تتمثل التنمية المستدامة Sustainable Development في الجهود المبذولة لإحداث جملة من التغييرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع بالتركيز على الإنسان كونه هدفها وجوهرها وتعبر التنمية المستدامة Sustainable Development وفق هذا المنظور الوثيق بين البيئة والإنسان باستغلال الطاقات البشرية المتاحة وتوفير الاحتياجات الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة، وتنمية التنوع والتعدد الثقافي لمختلف المجتمعات وتحقيق القدر الأكبر من المشاركة الشعبية في التخطيط ووضع وإعداد البرامج والمشاريع التنموية المستدامة في المجتمع[12].

– **التنمية المستدامة وفق المنظور البيئي:** (التنمية المستدامة تقوم على الحدود البيئة والتي تعني أن لكل نظام بيئي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها بالاستهلاك، فأي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهورا في النظام البيئي فالاستدامة في هذا المنظور هي وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والانتقال إلى عصر الصناعات النظيفة التي تعتمد أساسا على التكنولوجيات النظيفة والصديقة للبيئة بغرض التخفيف من حدة التلوث وآثار التغيرات المناخية خاصة ظاهرة الاحتباس الحراري والتي تؤدي في مجملها إلى حماية النظام البيئي)[13].

ثانيا: الإقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة

من الواضح أن التحول نحو الإقتصاد الاخضر Green Economy يكون ممكنا فقط عندما

نستثمر العوائد القومية في رأس المال البشرى، وتنمية البنية الأساسية الاجتماعية، والعلوم، والتعليم وفي عام 2010، اقترح هنري إتزكوفيتز Henry Etzkowitz أن تقوم الأوساط العلمية بإعادة النظر في طريقة بناء وهيكلة وإدارة العمليات الاجتماعية والاقتصادية في ظل الظروف الحالية، ويعرف هذا النهج العلمي اليوم كنموذج ثلاثي الحلزون Triple Helix model الذي ينظر إلى الدولة والقطاع "العلمي التعليمي Scientific–Educational وبيئة الأعمال Business Environment كشركاء متساوين ويؤكد على ما يلي:[14]

(12) محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، ط2، دار المسيرة، عمان 2015، ص ص. (139، 143).

(13) محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، ط1، مكتبة الإشعاع الفني، الإسكندرية، 2002، ص 99.

14 (Happy Etzkowitz, Henry, Leydesdorff b, Loet,:, (Planet Index,2016 https: //www.globalinnovationindex.org/gii- ،(2000 pp. 109-123) :(2017-report)

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر
https://www.fsc.hipz.edu.ly

(أ) يتوقع من الدولة تهيئة الظروف اللازمة للتنمية السياسية الاجتماعية السليمة، التي ينبغي أن تكون، من بين جملة أمور، متماشية مع مفهوم "التنمية المستدامة Sustainable Development" و"الإقتصاد الاخضر Green Economy" (وهو قريب من ويتجانس مع اقتصاد الابتكار، أو الاقتصاد المعرفي).

(ب) يتوقع من القطاع العلمي والتعليمي أن يقوم بإعداد الموارد البشرية وأن يكفل توليد أفكار علمية وتقنية تفضي إلى نمو اقتصادي سليم وتنمية اجتماعية.

(ج) يتوقع أن تستفيد بيئة الأعمال من الأفكار العلمية والتقنية التي يوفرها القطاع العلمي والتعليمي استخداما فعالا لإيجاد فرص عمل جديدة ومنتجات وخدمات جديدة، الأمر الذي سيترجم إلى مكاسب مستدامة في رأس المال البشري والإنتاج والالتزام بالاستخدام الرشيد من الموارد الطبيعية.

وهو ما يعكس جوهر العلاقة التبادلية بين الفاعلين الثلاثة (الدولة – القطاع العلمي التعليمي – بيئة الأعمال).

وينطوي التفاعل الفعال بين العلوم والتعليم والأعمال على الاتي:[15]

1. تشكيل مؤسسات تتوسط وتعزز هذا التفاعل، الذي من المتوقع أن يحدث بين الدولة والمجتمع والأعمال التجارية في إطار حيز متسق لسيادة القانون؛
2. تعزيز رأس المال البشري والمكاسب البشرية في قدراته الفكرية والمعرفية، مما يؤدي إلى بحوث وابتكارات مفيدة؛
3. تطوير جميع الهياكل الأساسية ذات الصلة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتعليمية والهندسية، والمرتبطة بالطاقة)؛
4. التنمية النشطة للأسواق المحلية والأعمال التجارية مع الكثير من الأعمال التجارية في البلاد الموجهة نحو خدمة التكنولوجيا الفائقة، وتجارة التجزئة، وقطاع الإنتاج.

ويجب أن يشمل إصلاح أنظمة التدريب وإعادة التدريب الوطنية في مجال التعليم والموارد البشرية التركيز على الجوانب الرئيسية التالية:

1. الفكرة الأساسية والأولوية، وجوهر استخدام غايات وأهداف التحول من سيناريو هدر الموارد لتشغيل الاقتصاد وقطاع الرفاه والرعاية الاجتماعية إلى نظام مسؤول بيئيا؛

[15] نجوى جمال الدين، التعلم من اجل الاقتصاد الاخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم، مرجع سابق، ص.22

2. وضع التكنولوجيا "الخضراء" (الآمنة بيئيا) في إطار النموذج الموفر للموارد والفعال للموارد للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية الوطنية؛

3. المناهج الأساسية النظرية والمنهجية الموجهة نحو الممارسة الرامية إلى تخفيض التكاليف البيئية إلى أدنى حد، فضلا عن خسائر الإنتاج، والحد من كثافة الطاقة في القطاع الصناعي؛

4. وضوح الهدف الرئيس من التحول نحو الإقتصاد الاخضر، وهو: [16]

إن التغيرات البنيوية المرتبطة بالانتقال نحو الإقتصاد الاخضر لها آثار كمية وكيفية على عالم العمل/ وهذا التحول الاجتماعي الكبير سيكون له انعكاساته على تغيرات سوق العمل، ستظهر وظائف جديدة وتختفي أخرى أو يُعاد تنظيمها فعلى على نطاق الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، كان هناك لسنوات وعلى نطاق واسع، نمو للوظائف في مجالات مرتبطة بالأهداف البيئية للاقتصاد الأخضر، بما في ذلك الطاقة المتجددة، والنفايات والموارد المائية، وإدارة الموارد، وجودة الهواء، جنبا إلى جنب مع استعادة وحفظ التنوع البيولوجي. كما تؤثر تدابير كفاءة الطاقة وبناء البنية التحتية الخضراء تأثيرا إيجابيا على سوق العمل[17].

وفي كل الأحوال فإن التحول إلى الإقتصاد الاخضر هو بمثابة فرصة وتحدٍ في نفس الوقت، ليس فقط لصناعة البيئة ولكن بالنسبة لأطفالنا والتعليم وكذلك للاقتصاد ككل. وسيكون من الخطأ تماما تقسيم الوظائف إلى "خضراء" و "غير خضراء"، وبعبارة أخرى إلى جيدة وسيئة. وللاستفادة الكاملة من إمكانات العمل العالية من الإقتصاد الاخضر يتطلب الاقتصاد نهجا شاملا يقوم عليه التحديث الإيكولوجي Ecological Modernization لجميع قطاعات الصناعة على امتداد سلسلة القيمة بأكملها حيث يمكن أن تتحول القطاعات الإقتصادية الإنتاجية الى قطاعات خضراء وبالتالي يتم توفير من الموارد المهدرة كما يحقق أمنا إقتصاديا ومجتمعيا يعود بالنفع على تلك القطاعات. وهذا يتطلب سياسة للطاقة يمكن الاعتماد عليها مع أسعار الطاقة التنافسية على الصعيد العالمي، والحماية البيئية والابتكار وكفاءة الطاقة. ولا يمكن للتغير الايكولوجي أن

[16] نجوى جمال الدين، التعلم من اجل الاقتصاد الاخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم، مرجع سابق، ص.24.

[17] Federal Ministry of Education and Research (BMBF) (2014): Green Economy -Research Agenda- Basic Policy Issues: Sustainability, Climate, Energy, Bonn, Germany, November, https://www.bmbf. /reen Economy_Research_Agenda.pdf

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

يصبح القوة الدافعة للنمو والتوظيف إلا إذا كان تركيز "الإقتصاد الاخضر الحقيقي هو عملية للاقتصاد بأكمله[18].

ثالثا: الإقتصاد الاخضر Green Economy والاستجابة العالمية لتغير المناخ Climate Change

بدأت الاستجابة الدولية لتغير المناخ Climate Change بتبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ Climate Change في عام 1992 ، وقد وضعت هذه الاتفاقية إطار العمل الذي يهدف إلى تثبيت مستوى غازات الدفيئة في الغلاف الجوي وذلك بهدف تجنب "التدخلات الخطيرة الناشئة عن أنشطة بشرية ، وقد وصل عدد الدول الموقعة على الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في 21 مارس عام 1994 نحو 196 طرفا، وفي 1997 التزمت الدول الصناعية والدول في مرحلة الانتقال والتحول لاقتصاد السوق بتحقيق أهداف تخفيض الانبعاثات، وقد التزمت الدول الأطراف في بتخفيض إجمالي انبعاثات غازات ستة من غازات الدفيئة بمتوسط 0% دون مستويات عام 1990 في الفترة من 2008 – 2012 ، وقد دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ عام 2005 ووقع عليه حتى الأن 192 طرفا، ويتم مراجعة الهدف العالمي وأعمال التخفيف، وخطط التكيف الوطنية، والقياس. والإبلاغ والتحقق، وآليات السوق والآليات الأخرى، وغيرها بواسطة الدول النامية والمتقدمة باستمرار[19]. وتتيح التكنولوجيات الخضراء إمكانية توفير وظائف خضراء جديدة لأولئك الذين يستجيبون بسرعة إلى الإقتصاد الاخضر Green Economy النامي، وسوف تتطلب الوظائف الخضراء الجديدة مهارات جديدة في المهن الجديدة والناشئة وقد يؤدي تحديد تلك المهارات إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ Climate Change بشكل أكثر فعالية[20].

وتنعكس هذه الاهتمامات في العديد من الاتفاقات الدولية، ولا سيما اتفاق كيوتو، ودفعت الاتحاد الأوروبي، بالاتفاق مع الدول الأعضاء، إلى فرض أهداف بشأن انبعاثات الكربون. وقد أضاف ارتفاع تكلفة الطاقة والشواغل المتعلقة بأمن إمدادات الطاقة (روسيا وأوكرانيا) إحساسا بالحاجة الملحة إلى حملة حفظ الطاقة في الدول الأعضاء[21].

[18] (European Centre for the Development of Vocational Training (Cedefop), 2009, pp.90-94)

[19] تقرير المعهد الدولي للتنمية المستدامة، 2015، ص 1
[20] نجوى جمال الدين، التعلم من اجل الاقتصاد الاخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم، مرجع سابق، ص.27
[21] نجوى جمال الدين، التعلم من اجل الاقتصاد الاخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم، مرجع سابق، ص.28

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

المبحث الثاني

التنمية المستدامة والإقتصاد الاخضر في الدولة الليبية

_تقوم التنمية المستدامة Sustainable Development على جملة من المبادئ الأساسية كما تسعى من خلال هذه المبادئ إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الشاملة لكل المجالات الاقتصادية السياسية، الاجتماعية والبيئية على نحو متكامل.

أولا: محددات تطبيق مبادئ للتنمية المستدامة في الإقتصاد الليبي

لقد تم تحديد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة انطلاقا من الروابط المتبادلة بين آلية النمو الاقتصادي من ناحية، والحماية والاستغلال العقلاني لموارد البيئة من ناحية أخرى ومن ثم تتمثل أهم محددات تطبيق مبادىء التنمية المستدامة في الإقتصاد الليبي على النحو التالي:

1- **إدراج أسلوب النظم الفرعية في مخططات التنمية المستدامة الليبية:** من الشروط الأساسية في إعداد وتنفيذ مخططات وبرامج التنمية المستدامة في ليبيا هو إدراج أسلوب النظم (مقاربة النظم) (System Approach) فالبيئة الإنسانية لكل مجتمع هي جزء فرعي من النظام الكوني الكلي، فالمؤثرات

التي تطرأ في محتوى النظام الفرعي لها تأثير وانعكاس مباشر في محتوى النظم الفرعية الأخرى المشكلة مع بعضها البعض في النظام الكلي[22].

بإدراج هذا الأسلوب سيتم العمل على ضرورة تحقيق التوازن بين النظم الفرعية بالقدر الذي يضمن تحقيق توازن النظام الكوني بصفة كلية للمحافظة على استمرارية وتنمية المجتمع الليبي.

2- **إدماج البيئة في ليبيا من البداية:** وذلك من خلال اعتماد سياسة بيئية متضمنة لمجموعة من الترتيبات والإجراءات يتم انتهاجها من قبل الحكومات الليبية قصد التوصل إلى نتائج بيئية واقتصادية فعالة

(22) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة"، مجلة دارسات، الجامعة الأردنية، عمان، العدد: 01، 2008 ص.ص. (30، 33).

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

والحيلولة دون إلحاق أثار ونتائج سلبية تؤدي إلى عرقلة مسار المخططات التنموية وفي نفس الوقت تحسين سلوكيات كل الفئات والفواعل (أصحاب المشاريع من القطاع الخاص، الأفراد، الإدارات الحكومية) والتحلي بروح المسؤولية والعمل على تخفيض نسب التلوث البيئي وتوجيه الأنشطة الاقتصادية باتجاه الحفاظ على البيئة[23].

3- **المشاركة الشعبية في ليبيا:** التنمية المستدامة بمثابة ميثاق ينص على مشاركة جميع الطبقات الاجتماعية في عملية اتخذ القرارات العامة عن طريق الحوار خاصة فيما يتعلق بالبرمجة والتخطيط للتنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، إضافة إلى ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة لهم، كون التنمية المستدامة تنطلق من القاعدة إلى القمة، لذا يجب توفير إطار شامل ومناسب من أطر اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية معا في تنفيذ برامج التنمية المستدامة لمساندة قاعدة جماهيرية مؤيدة للتغيير الايجابي[24].

4- **تحسين الأداء الإداري الليبي المبني على الكفاءة والفعالية:** من خلال التزام صانعي ومتخذي القرار بالمبادئ الثقافية وأسلوب الحوار والرقابة والفعالية من أجل تجنب الفساد والمحسوبية ووضع حد للممارسات التي من شأنها أن تشكل عقبات أمام نجاح مشاريع التنمية المستدامة وتحسين المعرفة وتطوير المهارات وتوزيع السلطة على كل الفئات وتبني البديل الأمثل والأقل تكلفة[25].

5- **العمل مع القطاع الخاص داخل الدولة الليبية** في الوقت الراهن صار إلزاميا على ليبيا والحكومات المتعاقبة داخلها التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، الذي يعد شريكا أساسيا وفعال في العملية الاستثمارية[26].

---

(23) نادية حمدي الإدارة البيئة: المبادئ والممارسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (د د ب (ن)، 2003، ص96.

(24) عبدالله خبابة، "التنمية الشاملة المستدامة : المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008.

(25) زهيرة افلفيز، مقاربة الإقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة : التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص.18.

(26) أنجدر ريستر، "المبادئ العشرة للعقيدة البيئية مجلة التمويل والتنمية، الأهرام التجارية، القاهرة، العدد: 04، ديسمبر 1999، ص. ص. (54).

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

6- **الاقتصاد في توظيف القدرات الإدارية والتنظيمية داخل الدولة الليبية** من خلال تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة ومحافظة على النظام البيئي كفرض ضرائب على سلع وقيود الاستيراد على سلع يؤدي استخدامها إلى إلحاق أضرار بالبيئة وفي المقابل إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي توظف التكنولوجيا الصديقة للبيئة والمساهمة في التقليص من الأخطار البيئة[27].

7- **استغلال فرص محققة للربح لكل الأطراف داخل الدولة الليبية:** وذلك لكون بعض المكاسب في مجال البيئة مكلفة، والبعض يتحقق كمنتجات فرعية لبعض السياسات المصممة لتحسين الكفاءة وتحقيق الرفاه الإنساني، كما تتمثل هذه الفرص في آليات لتخفيض الدعم على استخدام موارد الطبيعة للحفاظ على استمراريتها[28].

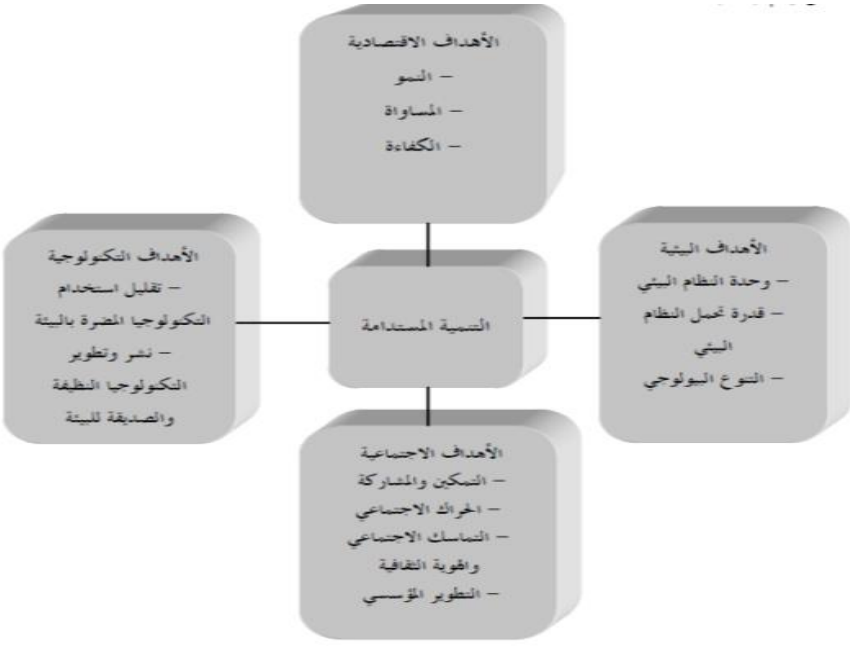

[27] محمد باتر علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، (دس (ن)، ص.ص. (185.187).

[28] زهيرة افلفيز، مقاربة الإقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة : التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص.20

Copyright reserved for the conference
حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر
https://www.fsc.hipz.edu.ly

الشكل رقم (1): الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة داخل الدولة الليبية:

المصدر: دوجلاس موسشيت مبادئ التنمية المستدامة Sustainable Development، ترجمة بهاء شاهين، دار الدولية للاستثمارات الدولية، القاهرة، ص72.

ثانيا: أهمية إستغلال الموارد المائية الليبية لتطبيق إستراتيجيات الاقتصاد الأزرق

Blue Economy

ساد مفهوم الاقتصاد الأزرق Blue Economy على الصعيد العالمي في المجال الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، إذ يعد مفهوم جديد يعبر عند مقاربة تنموية لتحقيق التنمية المستدامة العالمية، وتطور في الفكر التنموي العالمي، الذي تمحور حول الإقتصاد الاخضر كاتجاه جديد لتنمية إلى الاهتمام بالإمكانيات التي يمكن أن توفرها البحار والمحيطات في تحقيق نمو اقتصادي مستدام[29].

كانت البدايات الأولى للاهتمام بالبحار والمحيطات من أجل التنمية المستدامة Sustainable Development من خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة Sustainable Development سنة 1992 في الفصل السابع من جدول أعمال القرن 21 وكذا خطة التنفيذ في مؤتمر جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) سنة 2002، وبناءا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 وإتباع نهج متكامل يعتمد أساسا على النظم الايكولوجية لحماية المحيطات والمناطق الساحلية والنظم الايكولوجية الجزرية نظرا لتعرضها بصفة كبيرة لتغير المناخ Climate Change، ويعتمد هذا الأسلوب على تطبيق مبادئ احترازية لصيانة التنوع البيولوجي الحيوي وإنتاجية النظم الايكولوجية ووضع استراتيجية فعالة لتحسين نوعية الحياة في المجتمعات المحلية الساحلية والجزرية [(30)].

[29] زهيرة افلفيز، مقاربة الإقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة : التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص.27.

[(30)] United Nations, ocean & seas, in: https://sustainabledevelopment.un.org/ topics/ oceanandseas. 20/6/2024

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

ويعود ابتكار مصطلح الاقتصاد الأزرق Blue Economy إلى رجل الأعمال البلجيكي جانتر بولي (Gunter Pauli) [31] في كتابه المعنون بـ

"الاقتصاد الأزرق 10 سنوات، 100 ابتكار 100 مليون وظيفة"

الصادر سنة 2010 سعى من خلاله إلى تقديم عدة ابتكارات بيئية تخدم اقتصاد السوق، نظرا لانخفاض أسعارها وربحيتها وفي الوقت نفسه لا يترتب عليها تداعيات بيئية سلبية، كما تتميز عن التكنولوجيا الصديقة للبيئة بتكلفتها المنخفضة والعائد الاقتصادي السريع[32].

ولخص جانتر" "باولي الاقتصاد الأزرق في ثلاث نقاط:

1- استخدام ما هو متاح محليا.

2- تحقيق مكاسب.

3- الاستجابة لاحتياجات المجتمع.

أثناء الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو + 20 سنة 2012 اعترضت العديد من الدول الساحلية والجزرية الصغيرة النامية على مفهوم الإقتصاد الاخضر Green Economy وقابلية التطبيق في هذه الدول بسبب طبيعتها الجغرافية وظروفها الإنمائية وعرضتها الكبيرة لآثار التغيرات المناخية التي لا تساهم فيها إلا بنسبة قليلة مقارنة مع الدول الصناعية الكبرى، حيث قدمت مواقف قوية خلال أعمال ريو + 20 التحضيرية من أجل اعتماد نهج الاقتصاد الأزرق Blue Economy كمقاربة جديدة ومدعمة للتنمية المستدامة من قبل المجتمع الدولي وتماشيا مع خصائصها العامة وإمكانياتها المتاحة من البحار والمحيطات، كون هذا النموذج التنموي الجديد يرتكز على الإدارة المستدامة للموارد المائية استنادا إلى فرضية مفادها أن النظم الايكولوجية السليمة للمحيطات

---

(31) جانتر باولي: رجل أعمال بلجيكي حائز على دكتوراه في الإدارة والتنمية الاقتصادية، الرئيس السابق للمصنع البيئي الأول في أوروبا ECOVER ومؤسس مبادرة زيري Zero Emissions Research Initiatives شبكة مكونة من أزيد من 3000 باحث يعملون على ابتكارات مبنية على نماذج ايكولوجية جديدة، نشر أكثر من 200 مقالة، ألف حوالي 15 كتاب حول البيئة والبيئة الصناعية.

(32) رانيا مرزوق حسن، "الاقتصاد الأزرق : المسارات الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة عبر مياه المحيط "، جريدة الوطن 12، مايو 2016، على الرابط : alwatannewspaper.ae تاريخ التصفح 11 اكتوبر 2023

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

والبحار هي الأكثر إنتاجية وضرورية من أجل استدامة الاقتصاديات القائمة على المحيطات والبحار وفي نفس الوقت الحفاظ على البيئة من التدهور[33].

ومن أبرز محددات الاقتصاد الأزرق داخل الدولة الليبية ما يلي:

1. هو اقتصاد بحري نتيجة اطلال ليبيا على البحر المتوسط، حيث يوفر فوائد اجتماعية واقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل اللائق والاستقرار السياسي، يعمل على استعادة وظائف النظم الإيكولوجية ويحافظ على التنوع البيولوجي والإنتاجية وقيمة النظم الايكولوجية البحرية[34].
2. الاستخدام المستدام للموارد المائية الأخرى لتحقيق النمو الاقتصادي الليبي، تحسين سبل المعيشة وخلق فرص العمل وكذلك الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها لتوفير الخدمات الاجتماعية والفوائد الاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية واستعادة وحماية وصيانة التنوع[35].
3. الإدارة المستدامة للموارد المائية الليبية: لدعم سبل العيش، تقاسم أكثر إنصاف للمنافع ومرونة النظم الايكولوجية في مواجهة تغير المناخ Climate Change وممارسات الصيد المدمرة[36].
4. اقتصاد ليبي مستدام لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن مع تحقيق قدرة للنظم الايكولوجية للمحيط على المدى الطويل[37].

---

(33) Kelly Hoareau, INTRODUCTION TO THE BLUE ECONOMY, commonwealth of learning, 2016. in: oasis, col, org/handle/11599/2986. 25/02/2019.

(34) Michelle Voyer and others, THE BLUE ECONOMY IN AUSTRALIA: Conceptualizing the Blue economy its Relationship with Maritime Security and its Role in Australian Oceans Governance, National Libry of Australia, 2017, p9.

(35) United Nations Human Settlement Programme, Blue Economy and Cities, Nairobi, 2018,p8.in: http:// un habitat, org/up-comtent/uploads/2018/habitat-back proud-paper-on-blue-economy- and-cities-pdf. 28/10/2023

(36) UNITED NATIOS DEPARTMENT OF ECONOMIC AND SOCIAL AFFARIRS STATISTIC DIVISION, Overview "Investigating the Blue economy: Toward Statistical Standards", NewYork; 25 august 2017 .in: https://unstats,un,org/ unsd/classifications/expertagroup/egm 2017/ac 340-17-pdf. 28/6/2024

(37) The Economist Intelligence Unit,the blue economy: growth, opportunity and sustainable, ocean economy, an Economist Intelligence Unit brief paper for the World Ocean Summit 2015,

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

5. تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية داخل ليبيا مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية[38].

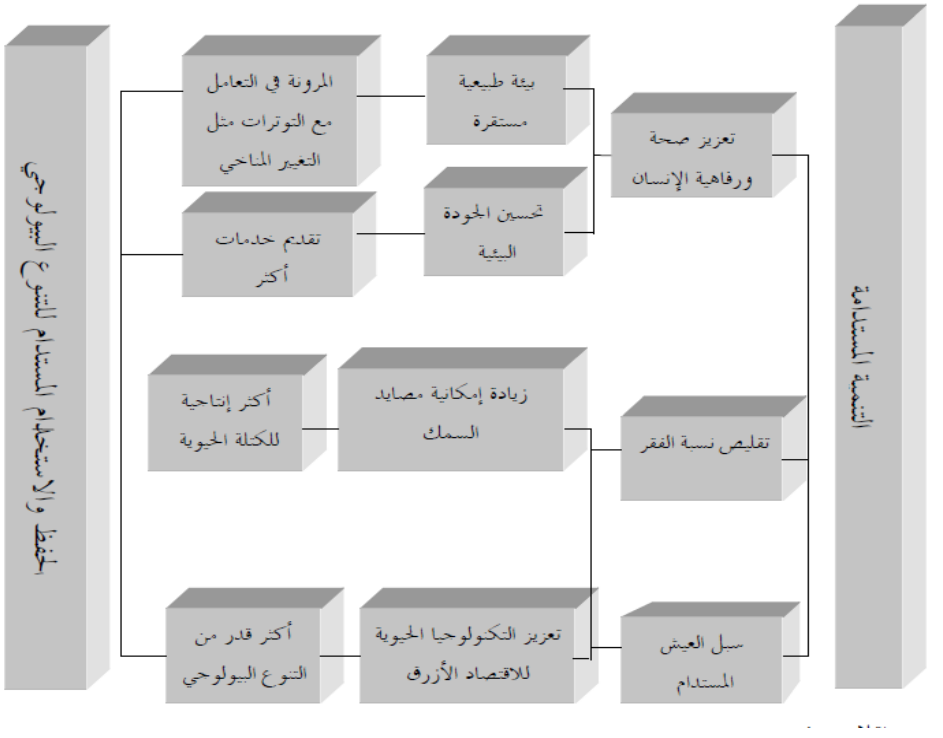

الشكل رقم (2): مخطط لأهم المسائل والقضايا لمقاربة الاقتصاد الأزرق Blue Economy

نقلا عن: Source: United Nation, Blue Economy Concept paper ,15 Jan2014,p5.

ثالثا: التنمية المستدامة في ليبيا وتطبيق الاقتصاد الأزرق

GORDON AND BETTY MOOR FOUNDATION, p7.in: http://www.woi,economist,com./cotent /uploads/2018/04/ m1-eiu-theblue-economy-2015-pdf.

(38) UNITED NATIONS DEPARTMENT OF ECONOMIC AND SOCIAL AFFARAIRS STATISTIC DIVISION, Op.Cit.

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

يرتكز الاقتصاد الأزرق Blue Economy على أساس الإدارة المستدامة للموارد المائية التي تحقق إنتاجية أكثر على المدى الطويل من خلال الحفاظ على النظم الايكولوجية السليمة للمسطحات المائية، الأمر الذي دفع إلى إدراجه ضمن السياسات التنمية الوطنية والدولية، كما يعد امتداد للاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة العالمية، فالاقتصاد الأزرق كمقاربة تنموية يهدف إلى:[39]

1- حماية البيئة البحرية وضمان استدامتها: تعرض البيئة البحرية جراء الأنشطة الاقتصادية إلى كثير من الضرر والتدمير: كالتلوث البحري، تحمض المحيطات[40] ابيضاض الشعاب المرجانية تدمير الموائل البحرية، مما أدى إلى تراجع التنوع البيولوجي في البيئة البحرية. فالاقتصاد الأزرق يسعى إلى استعادة وحماية النظم الايكولوجية نظرا لما توفره من خدمات متعددة [41]:

1. توفير الإمدادات من البروتين من خلال الأسماك لنحو 6.2 بليون نسمة في مختلف أنحاء العالم، فضلا عن مصادر الأغذية الأخرى مثل الأعشاب البحرية.
2. إدرار الدخل الكبير من السياحة ودعم التجارة الدولية.
3. توفير الحواجز الفعالة للتخفيف والحماية من العواصف والتعرية.
4. العمل كعنصر رئيسي في تنظيم المناخ العالمي.

ومن ثم يمكن القول أنه اتضح من خلال الدراسة أن الإقتصاد الاخضر هو نموذج للتنمية الاقتصادية على أساس التنمية المستدامة ومعرفة الاقتصاد البيئي. وهو نوع من الطرق المنظمة لإنشاء مجتمع وبيئة نظيفة ترفع من المستوى الاقتصادي وتدفع المجتمع نحو حياة أفضل، وتحافظ على موازنة البيئة من جميع أشكال التنوع البيئي.

وبالنظر لمستقبل الدولة الليبية نجد أن الإقتصاد الاخضر يجب أن يكون اقتصاد يُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد المتاحة في الدولة الليبية، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الأحيائي

[39] زهيرة افلفيز، مقاربة الإقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة : التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص.34.
(40) تحمض البحار: هو اسم يطلق على التناقص الجاري للأس هيدروجينPH نتيجة امتصاص الانبعاثات الغازية كثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي ذات المصدر البشري.
(41) علي عدنان الفيل، التشريع الدولي لحماية البيئة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 331.

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

وتدهور النظام الإيكولوجي. وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجّهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية .

ولاشك أن تحقيق التطبيق الجيد للإقتصاد الأخضر داخل الدولة الليبية يعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ، ولا يعد بديلاً لها. حيث ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أو الإدارية. مع أهمية ضرورة تطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة الليبية للانتقال الطوعي صوب الإقتصاد الاخضر.

وقد تتيح أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development داخل الدولة الليبية فرصة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية داخل الدولة الليبية بشأن العناصر الرئيسية للاستدامة وتحقيق الأهداف، وفيما يمكن أن يسهم الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل داخل الدولة الليبية في كثير من الأهداف تُعَدّ العناصر المختلفة وما يرتبط بها من سياسات لمثل هذا الاقتصاد ذات أهمية كبيرة. وعن طريق تركيز الإقتصاد الاخضر Green Economy الشامل على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف، يمكن أن يسهم برنامج الإقتصاد الاخضر Green Economy في نمو اقتصادي مستدام شامل داخل الدولة الليبية، وعمالة كاملة ومُنتِجة وعمل لائق للجميع.

وتبقى الإشكالية القائمة في أهمية تحقيق قدر كبير من الإستقرار السياسي في الدولة الليبية حتى يمكن المضي قدما في تطبيقات التنمية المستدامة Sustainable Development عبر محاور الإقتصاد الاخضر Green Economy وبرامجه التنموية المعاصرة.

<u>نتائج الدراسة:</u>

يمكن تحديد أبرز نتائج الدراسة على النحو التالي:

أولا: يؤدي تطبيق الإقتصاد الاخضر Green Economy في ليبيا الى تحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش ومحاربة الفقر من خلال استغلال الموارد الإقتصادية المتاحة بطريقة مستدامة، كما يعمل كمحفز لتطوير السياسات والاستثمار والابتكار لدعم الأمن الغذائي، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للمجتمعات المحلية الليبية.

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

ثانيا: تسعى إستراتيجيات الإقتصاد الاخضر Green Economy الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال الوصول إلى رفاه اقتصادي واجتماعي من خلال استغلال الموارد الليبية المتاحة لخلق نشاطات اقتصادية جديدة كالتكنولوجيا الحيوية، الإقتصاد الرقمي، التعدين وتطوير الأنشطة الاقتصادية وذلك عن طريق البحث والتطوير والابتكار.

ثالثا: يؤدي إنتهاج سياسات الإقتصاد الاخضر Green Economy في ليبيا من خلال التخفيف من تغير المناخ Climate Change عن طريق حماية الموائل البحرية النباتية والأعشاب البحرية التي تقوم بامتصاص 25% من ثاني أكسيد الكربون الموجود في الغلاف الجوي.

رابعا: تسعى الإستراتيجيات الليبية المستقبلية الى بناء القدرات والابتكار وذلك من خلال وضع حلول مبتكرة وتطوير قدرات الموارد البشرية والأدوات التعليمية واستراتيجيات التشغيل وكذلك أدوات جديدة للسياسات الإقتصادية.

خامسا: تسعى الدولة الليبية من خلال خططها المستقبلية الى الإدارة الرشيدة والعقلانية للموارد الإقتصادية وذلك من خلال تقديم حوافز للقياديين في القطاعين الخاص والعام على كل المستويات للمشاركة ومساندة جهود الحفاظ على سلامة الموارد الطبيعية ورفاهية المجتمع الليبي، واستمرارية إنتاجية النظم الايكولوجية الليبية للأجيال المستقبلية.

<u>التوصيات:</u>

أولا: أهمية تنويع تطبيقات الإقتصاد الاخضر Green Economy داخل الدولة الليبية من خلال التركيز على الموارد الطبيعية وتقليل المخلفات الصناعية الناتجة عن تلوث البيئة بكافة أنواعها.

ثانيا: ضرورة تدشين بيئة تشريعية متكاملة لمساندة تطبيقات الإقتصاد الاخضر Green Economy من خلال عقوبات صارمة لتلويث البيئة بكافة قطاعاتها ومنها بالطبع الموارد المائية والبحرية والزراعية.

ثالثا: الإهتمام بتربية الأحياء المائية الليبية، حيث تعد من القطاعات الناشئة للاقتصاد الأزرق، فالاستزراع المائي يتوفر على إمكانيات هائلة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية كتوفير فرص عمل جديدة، الأمن الغذائي توفير سلع ذات قيمة عالية للتصدير بالإضافة إلى احترام المعايير البيئية طوال دورة الإنتاج.

رابعا: العمل على تطوير السياحة الساحلية والبحرية الليبية حيث تعد السياحة الساحلية من أكثر أنشطة الاقتصاد الأزرق Blue Economy إنتاجية بعد مصايد الأسماك،، فهي قطاع أساسي ومهم بحيث تساهم

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

في خلق فرص عمل للسكان المحليين وتدعم خلق وظائف جديدة، كما تشكل السياحة الساحلية والبحرية الليبية أكبر شريحة للقيمة المضافة في الاقتصاد السياحي الليبي.

خامسا: السعى نحو استغلال الطاقات المتجددة الليبية، حيث تعد الطاقات المتجددة من المجالات الجديد للاقتصاد المستدام، من أجل تقليل الأثر البيئي للطاقة الأحفورية، فالطاقة الشمسية تعد مصدر للطاقة المتجددة والنظيفة، وكذلك طاقة البحار كطاقة المد والجزر طاقة الأمواج إذ تساهم في توليد طاقة تقدر ب 175 جيجاوات.

المراجع والمصادر:

أولا: المراجع العربية

[1] نجوى جمال الدين، التعلم من اجل الاقتصاد الاخضر والتحولات العالمية في الاقتصاد والتعليم، القاهرة، ص. 20

[2] الأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية (2013): تقرير عن أعمال الدورة الرابعة والأربعين، 26 شباط فبراير 1 آذار/ مارس، الوثائق الرسمية لعام 2013 المجلس الاقتصادي والاجتماعي الملحق رقم 4، الأمم المتحدة، نيويورك، E/2013/24-E/CN.33/2013/3

[3] زهيرة افلفيز، مقاربة الإقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة : التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة جيجل، كاية الحقوق والعلوم السياسية، 2019، ص. 14

[4] جمال الدين أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الجزء 15، 2003، ص341.

[5] تقرير بروندتلاند: يعد هذا التقرير أول من أصدر مصطلح التنمية المستدامة، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى الوزيرة النرويجية السابقة"جروهارلم بروند تلاند" التي ترأست سنة 1987 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.

[6] نجم عزاوي، محمد حكمت النقار إدارة البيئة: نظم وتطبيقات ISO14000، ط1، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 198.

[7] العايب منير، أثر تطبيق الاتفاقيات الدولية للبيئة على الصادرات النفطية العربية، حالة الجزائر (1992-2010)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2012، ص47.

[8] عبد الخالق عبد الله "التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد"، مجلة المستقبل العربي العدد : 196، يناير 1993، ص 97.

[9] محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، ط2، دار المسيرة، عمان 2015، ص ص. (139، 143).

[10] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، ط1، مكتبة الإشعاع الفني، الإسكندرية، 2002، ص 99.

[11] تقرير المعهد الدولي للتنمية المستدامة، 2015، ص 1

[12] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة"، مجلة دارسات، الجامعة الأردنية، عمان، العدد: 01، 2008 ص.ص. (30، 33).

[13] نادية حمدي الإدارة البيئة: المبادئ والممارسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (د د ب (ن)، 2003، ص96.

[14] عبدالله خبابة، "التنمية الشاملة المستدامة : المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008.

[15] أنجدر ريستر، "المبادئ العشرة للعقيدة البيئية مجلة التمويل والتنمية، الأهرام التجارية، القاهرة، العدد: 04، ديسمبر 1999، ص. ص. (54).

[16] محمد باتر علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، (دس (ن)، ص.ص. (185.187).

[17] رانيا مرزوق حسن، "الاقتصاد الأزرق : المسارات الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة عبر مياه المحيط "، جريدة الوطن 12، مايو 2016، على الرابط : alwatannewspaper.ae تاريخ التصفح 11 اكتوبر 2023

[18] علي عدنان الفيل، التشريع الدولي لحماية البيئة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 331.

ثانيا: المراجع الاجنبية

[19] Tandon, Nidhi(2012): Empowerment of Women in a Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication The case for community-based, gender-equitable and human rights-based green economic development, UN Women,pp. 12-14,

[20] Tandon, Nidhi(2012): Empowerment of Women in a Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication The case for community-based, gender-equitable and human rights-based green economic development, UN Women,pp. 12-14,

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

=89202https// www. Alfaseeh.com/vb/ showthread .php?t تاريخ التصفح:24/5/2024

[21] () Corine Genderen, le développement durable compromis, Québec, 2005, p166.

[22] () Beat Burgenneir, économie de développement durable, 2eme Edition Bruxelles, 2005,p62.

[23] https// journal.cubraian. infs /index.php ? Option = com -content &view = article &id=821 nawalabdullah &coated =316: papers &Itemed

a. (Happy Etzkowitz, Henry, Leydesdorff b, Loet,:, (Planet Index,2016 https: //www.globalinnovationindex.org/gii- ،(2000 pp. 109-123) :(2017-report)

[24] Federal Ministry of Education and Research (BMBF) (2014): Green Economy -Research Agenda- Basic Policy Issues: Sustainability, Climate, Energy, Bonn, Germany, November, https://www.bmbf. /reen Economy_Research_Agenda.pdf

b. (European Centre for the Development of Vocational Training (Cedefop), 2009, pp.90-94)

[25] Simon David (2007): Urbanisation and global environmental change new intergenerational challenges, Int. J. Green Economics, Vol. 1, Nos. 3/4,,p. 299

[26] () United Nations, ocean & seas, in: https://sustainabledevelopment.un.org/ topics/ oceanandseas. 20/6/2024

[27] () Kelly Hoareau, INTRODUCTION TO THE BLUE ECONOMY, commonwealth of learning, 2016. in: oasis, col, org/handle/11599/2986. 25/02/2019.

[28] () Michelle Voyer and others, THE BLUE ECONOMY IN AUSTRALIA: Conceptualizing the Blue economy its Relationship with Maritime Security and its Role in Australian Oceans Governance, National Libry of Australia, 2017, p9.

[29] () United Nations Human Settlement Programme, Blue Economy and Cities, Nairobi, 2018,p8.in: http:// un habitat, org/up-comtent/uploads/2018/habitat-back proud-paper-on-blue-economy- and-cities-pdf. 28/10/2023

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر

[30] () UNITED NATIOS DEPARTMENT OF ECONOMIC AND SOCIAL AFFARIRS STATISTIC DIVISION, Overview "Investigating the Blue economy: Toward Statistical Standards", NewYork; 25 august 2017 .in: https://unstats,un,org/ unsd/classifications/expertagroup/egm 2017/ac 340-17-pdf. 28/6/2024

[31] () The Economist Intelligence Unit,the blue economy: growth, opportunity and sustainable, ocean economy, an Economist Intelligence Unit brief paper for the World Ocean Summit 2015, GORDON AND BETTY MOOR FOUNDATION, p7.in: http://www.woi,economist,com./cotent /uploads/2018/04/ m1-eiu-theblue-economy-2015-pdf.

[32] () UNITED NATIONS DEPARTMENT OF ECONOMIC AND SOCIAL AFFARAIRS STATISTIC DIVISION, Op.Cit.

Copyright reserved for the conference حقوق الطبع محفوظة للمؤتمر